

العنوان:	دمج الطلبة ذوي الإعاقة في المدرسة العادية: تجربة الأردن
المصدر:	المؤتمر العلمي الرابع عشر : تطوير التعليم في عصر اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المستقبل
الناشر:	جامعة الفيوم - كلية التربية
المؤلف الرئيسي:	غنيم، لمى صلاح
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
مكان انعقاد المؤتمر:	الفيوم
رقم المؤتمر:	14
الهيئة المسؤولة:	جامعة الفيوم - كلية التربية
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	449 - 461
رقم MD:	1050187
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	التربية الخاصة، الدمج المدرسي، ذوي الاحتياجات الخاصة، الأردن
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1050187

دمج الطلبة ذوي الإعاقة في المدرسة العادية

(تجربة الأردن)

الدكتورة

لمى صلاح غنيم

باحث - عمادة البحث العلمي

الجامعة الأردنية

مقدمة:

يعد مفهوم الدمج (Integration) أحد أهم الدعائم التي تقوم عليها التربية الخاصة بالإضافة إلى المناهج وأساليب التدريس، ويعني في أدبيات التربية الخاصة أن يحصل الطلبة ذوي الإعاقات على تعليم في أقل البيئات تقييداً (Least Restrictive Environment) وذلك وفقاً لما تسمح به قدراتهم مع أقرانهم العاديين في المدرسة، لذا ظهرت ما تسمى بالبدائل التربوية التي يتم فيها تعليم الطلبة ذوي الإعاقات إما في الصف العادي أو في غرف المصادر أو في الصفوف الخاصة ضمن المدرسة العادية أو في المراكز النهارية أو في المراكز الداخلية.

ولقد شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي زيادة في الحركة تجاه دمج الطلبة الذين يعانون من مشكلات تعليمية وسلوكية شديدة دمجاً شاملاً في بيئة التربية العادية وصدرت قوانين في عدد من الدول المتقدمة لضمان هذا الحق حيث ظهرت ما يسمى بمبادرة التربية العادية (The Regular Education Initiative) والتي بنيت على افتراض أن الأطفال ذوي الإعاقات البسيطة يجب أن ينظر إليهم كمسؤولية مشتركة لجميع المعلمين بدلاً من أن يكونوا مسؤولية معلمي التربية الخاصة. فبدلاً من انشاء أو توفير برامج يتم بموجبها استبعاد الطلبة ذوي الإعاقات البسيطة من بيئة الصف العادي بهدف التدريس المتخصص، يتم تعديل وتكييف صفوف التربية العادية لتلبية الاحتياجات المتنوعة للطلبة المتعلمين. ويقوم مفهوم مبادرة التربية العادية على فلسفة ترى أن جميع الطلبة قادرين على التعلم في جميع البيئات حتى لو كانوا مختلفين في خصائصهم العقلية والسلوكية والجسمية.

ولقد تطور مفهوم الدمج في تسعينات القرن الماضي نتيجة للدعم القانوني والمجتمعي إلى ما يعرف حديثاً بالدمج الشامل (Inclusion) ومدرسة الدمج الشامل (Inclusive School) والتكامل (Integration) وذلك للإشارة إلى عملية تعليم الطلبة ذوي الإعاقة ضمن برامج التربية العادية. ولا يستدعي التكامل أو مدرسة الدمج الشامل أن يكون لدى الطلبة مهارات محددة تجعلهم جاهزين ومناسبين للبرامج التربوية الموجودة كما هو الحال في برامج الدمج (Mainstreaming) ولكنها بدلاً من ذلك تعمل على إعداد البيئات الصفية الداعمة للاحتياجات التربوية والاجتماعية لجميع الطلبة سواء ذوي الإعاقة منهم أو العاديين.

وتعرف مدرسة الدمج الشامل بالمدرسة التي لا تستثني أحداً حيث تبنى على ما يعرف بفلسفة عدم الرفض (Zero Reject Philosophy) وهذا يعني عدم استبعاد أي طالب بسبب وجود إعاقة لديه. فالدمج الشامل يخالف مفهوم الدمج حيث يعتمد سياسة الباب المفتوح لجميع الطلبة بغض النظر عن قدراتهم وإعاقتهم وهذا بدوره يؤدي إلى وجود مدارس تعكس عدم التجانس (Heterogenous) الذي يتألف منه المجتمع. ويتم تخطيط التعليم في مدرسة الدمج الشامل وفقاً لجوانب قوة الفرد واحتياجاته بدلاً من وضع الطلبة في برامج موجودة حيث يعتمد التعليم فيها على نوع إعاقات الطلبة وشدتها ويفترض الدمج الشامل تقبل جميع الطلبة كأعضاء في بيئة المدرسة وغرفة الدراسة.

إن المتتبع للتطور الذي حصل في مفهوم دمج الطلبة ذوي الإعاقات في المدرسة يستنتج أنه جاء لعدد من الاعتبارات منها الاعتبارات الأخلاقية والقانونية المتمثلة في العدالة وحقوق الأفراد في العيش والعمل واللعب بالقرب من أماكن تواجدهم ومن شأن الدمج أن يلغي عزل الطالب عن أخوته وأقرانه. ويبدو أن التوجه الحديث نحو الاهتمام بنجاح جميع الطلبة الذي جاء محصلة لمطالب الأهالي والمهنيين يركز على الاحتياجات التربوية الفردية لجميع الطلبة بغض النظر عن الفروق التعليمية

بينهم. ويرغم ذلك فإننا نجد أن بعض الطلبة ممن لا تناسبهم هذه البرامج يتم استبعادهم ووضعهم في برامج مختلفة.

وبالإضافة إلى الاعتبارات الأخلاقية والقانونية لتكامل الطلبة ذوي الإعاقة فإن ذلك قيمة تربوية أيضاً وقد ظهر ذلك بعدد من الدراسات التي أشارت إلى أنه كلما قضى الطلبة ذوي الإعاقة وقتاً أطول في صفوف المدرسة العادية في الصغر كلما زاد تحصيلهم تربوياً ومهنياً مع تقدمهم في العمر ولقد أوضحت نتائج الدراسات أن الطلبة ذوي الإعاقة بدرجة متوسطة وشديدة يمكن أن يحققوا مستويات أفضل من التحصيل والمخرجات التربوية في الوضع التربوي العادي.

إعداد المدارس الدامجة:

إن الفلسفة الداعية لدمج الطلبة في المدارس العادية تعتمد على الترحيب بجميع الطلبة وتلبية احتياجاتهم في النظام التربوي العادي أو العام. وهناك عدد من العوامل الهامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ خطوة التحول إلى التعليم الدامج أو إعداد المدرسة غير المتجانسة (Inclusive or Heterogenous School)

١. تهيئة جو وفلسفة مدرسية قائمة على الديمقراطية والمساواة للجميع.
٢. الحصول على دعم وأفكار جميع من سيقومون بالمشاركة سواء كانوا معلمين عاديين أو معلمي تربية خاصة أو إدارة مدرسية أو أهالي أو مجتمع محلي.
٣. تكامل الطلبة بالإضافة إلى العاملين والمصادر بحيث يتمكن كل من معلمي التربية الخاصة والمعلمين العاديين من العمل معاً.
٤. الاستفادة من أفضل الممارسات التربوية التي توفرها المدرسة.

إن مفهوم الدمج مفهوم من الصعوبة بمكان وضعه موضع التنفيذ في الممارسة التربوية. فمعلو الصفوف العادية ليس لديهم القدرة وربما الرغبة الكافية لتطبيق هذا المفهوم إذ أن معظمهم لم يتلق أي تدريب يذكر فيما يتعلق بالاحتياجات التربوية الخاصة. ولما كان الأمر كذلك، فلا غنى عن وضع أسس تنظيمية لممارسة الدمج.

ولا يعني ذلك بالضرورة أن ترغم المدارس على تطبيق مبدأ الدمج، فأحدى مشكلات الدمج تتمثل في كونه نتج عن التشريعات وليس عن رغبة المعلمين والمدارس. فالتشريع في كثير من الأحيان ما ينبغي تجنبه أو ما ينبغي تبنيه ولكنه لا يبين الحلول المناسبة ولا هو يخلق الاستعدادات والترتيبات اللازم توافرها لممارسة الدمج بنجاح.

وفي الوطن العربي، ثمة قوانين وتشريعات تتبنى سياسات تربوية نبيلة وطموحة ولكنها لم تترجم في كثير من الأحيان إلى برامج عملية. فكما هو معروف فإن التشريعات التربوية في كافة الدول العربية تنص بوضوح على حق الجميع في الحصول على تعليم مناسب وتتبنى فلسفة التعليم الإلزامي، وإذا كان ذلك يشكل غاية مقصودة فليس هناك وسائل وآليات كافية لتحقيقها.

إن مبدأ توفير الفرص التربوية الملائمة لجميع الأطفال لن يتحقق إذا تركت الأمور بدون تبني سياسات تربوية واعتماد تشريعات واضحة وقابلة للتنفيذ. فالنوايا الحسنة والمشاعر الإنسانية الطيبة ضرورية، ولكنها غير كافية لترجمة "مدرسة للجميع" إلى واقع عملي لذا يجب التنسيق وعدم الإزدواجية والتكامل والشمولية.

التخطيط للدمج:

ومن أهم شروط نجاح الدمج التخطيط الواعي الذي يهيئ الفرص المناسبة للتفاعل بين الأقران. فالدمج لا يعني مجرد وضع الأطفال ذوي الإعاقة والأطفال العاديين في المكان نفسه، بل يحتاج ذلك إلى تخطيط مسبق لتحقيق الأهداف المرجوة، لذا عند التخطيط لبرامج الدمج مراعاة العوامل الأساسية الآتية:

١. نسبة الأطفال ذوي الإعاقة إلى الأطفال العاديين في الصف. إن وجهة نظر الأكثر قبولاً في الأوساط التربوية تتمثل في التعامل مع هذه القضية بمرونة اعتماداً على ظروف متعددة منها خصائص الأطفال ذوي الإعاقة، وخصائص الأطفال العاديين ومستوى معرفة المعلمين. وبوجه عام يجب

أن لا يقتصر عدد الأطفال المدموجين على طفل واحد أو طفلين فذلك قد يقود إلى عزلهم ونبذهم.

٢. مستوى النمو وليس العمر الزمني. إن العمر النمائي أكثر أهمية من العمر الزمني وعليه، ينبغي دمج الأطفال ذوي الإعاقة مع أطفال عادييين أصغر منهم سناً فذلك يخفف التباين ويقلل الفروق بينهم.

٣. الخبرات التعليمية الفردية والمخطط لها بعناية إن البرامج التعليمية الجيدة هي البرامج التي تراعي مواطن الضعف ومواطن القوة الموجودة لدى الطفل. فمراعاة هذه الخصائص النمائية تعمل بمثابة مفتاح للخبرات التعليمية والنمائية الملائمة والفعالة.

٤. إن احتمالات نجاح الدمج تعتمد على اتجاهات ذوي العلاقة جميعاً بمن فيهم الأطفال وأولياء الأمور، والمعلمين، والإداريين. وذلك يعني ضرورة تشجيع وجهات النظر التربوية التقدمية.

٥. تلعب إدارة المدرسة الدور الأساسي في نجاح الدمج، فهي تهيئ الجو المدرسي العام لقبول فلسفة الدمج وهي التي تمرر التعليمات والقوانين التنظيمية لها.

٦. وأخيراً، فإن الدمج يتطلب من معلمي الصف الدراسي العادي أن يكونوا على خبرة ودراية وكفاءة للتعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة المتواجدين في صفوفهم. لذلك من الضروري تطوير كفايات المعلمين من خلال العديد من البرامج من أجل نجاح الدمج.

عوامل نجاح الدمج

١. توفير معلم تربية خاصة واحد على الأقل في كل مدرسة يطبق فيها برامج الدمج حيث أن الطفل من ذوي الإعاقة يحتاج إلى درجة كبيرة من القبول والدعم والقليل من المنافسة لذلك فهم بحاجة إلى مدرسين مؤهلين.

٢. تقبل الإدارة المدرسية والهيئة التدريسية والطلبة في المدارس لبرامج الدمج وقناعتهم به وهذا لن يتم إلا بعد توضيح أهمية الدمج لكل من الإدارة المدرسية والمعلمين وأولياء أمور الطلبة.
٣. الاختيار السليم للأطفال من ذوي الإعاقة الذين سيستفيدون من هذا البرنامج من الناحية الأكاديمية والاجتماعية والإنفعالية.
٤. المشاركة والتعاون من قبل الأهالي وأولياء أمور الطلبة من ذوي الإعاقة في البرنامج المدرسي من الأمور الهامة جداً لإنجاح برامج الدمج.
٥. تحديد الأهداف المرجوة من البرنامج بحيث يجب أن تكون واقعية وعلى أسس علمية.
٦. تحديد نوعية الدمج هل هو الدمج الأكاديمي أو الاجتماعي الذي يقتصر فقط على أنشطة المدرسة خارج غرف الصف.
٧. حاجة برامج الدمج إلى نظام تسجيل مستمر لقياس تقدم الطالب في مختلف الجوانب النمائية.
٨. إعداد الكوادر اللازمة وتدريبها تدريباً جيداً بما يتناسب مع إنجاح برنامج الدمج، وينبغي أن يكون تدريب معلمي الصفوف العادية على التعامل التربوي مع ذوي الإعاقة من الركائز الأساسية لبرامج الدمج.
٩. التربية المبكرة: إن الدمج المدرسي للأطفال من ذوي الإعاقة لا بد أن يسبقه تربية مبكرة من الأسرة لمساعدتهم على أداء بعض الوظائف الأساسية للحياة مثل الكلام والحركة والتنقل والاعتماد على الذات ومعرفة خصائص الأشياء بصفة طبيعية.
١٠. لنجاح عملية الدمج لا بد من التخطيط لها بعناية ومن المعايير التي تحقق تخطيط ناجح للدمج مايلي:-

- أ. تحديد المعايير التي تتضمن تحديد المهارات الاجتماعية، والكفايات الأكاديمية المطلوبة لتحقيق نجاح الطالب ضمن عملية الدمج، وتقرير مدى أهليته أو استعداده لدخول برنامج الدمج.
- ب. إعداد الطالب من ذوي الإعاقة لدخول برنامج الدمج، من خلال مرحلة انتقالية إذا كان مؤهلاً للانضمام للبرنامج أما إذا كان غير مؤهل وما زال يفتقر إلى المهارات المطلوبة لعملية الدمج فيجب تدريبه لزيادة استعداده للالتحاق بالبرنامج.
- ج. التفاعل الإيجابي مع الطلبة ذوي الإعاقة.
- د. مواعاة وتكييف المناهج الدراسية، بإجراء التعديلات في المحتوى العام للمنهج يحذف ما لا يتناسب مع إمكانيات المستهدف بالدمج وإضافة الموضوعات المتخصصة التي يحتاجها في حياته الاجتماعية والمهنية، دون الإخلال بمحتوى المنهج أو تخفيف سرعته.
- هـ. مواعاة وتعديل طرق التدريس من خلال فريق متخصص، وتضمن ذلك في البرنامج التعليمي الفردي بصورة محددة وواضحة، والمعايير التي تؤخذ في الاعتبار من حيث الوقت الإضافي.
- و. إعداد المعلمين وتدريبهم لتنمية وتطوير قدراتهم ومهاراتهم للاستجابة وتقدير احتياجات المدمجين، ومواعاة مضمين المناهج الدراسية، واستخدام التكنولوجيا المساعدة، وتوفير أساليب التدريس، وتخطيط وتنفيذ البرامج الفردية، علاوة على تطوير اتجاهاتهم إيجابياً نحو الدمج.
- ز. مواعاة أساليب التقويم والامتحانات، حيث أن أساليب الامتحانات والتقدير التقليدية قد تشكل عائقاً للأداء الوظيفي الفعال

للمستهدفين داخل الصف العادي فمواصلة أساليب التدريس ومحتوى المواد الدراسية يتطلب تعديلاً في نظام تقويم الطلبة لتصبح أكثر ملاءمة لاحتياجاتهم وإمكانياتهم دون التفريط في الأهداف الأساسية لتعليمهم ضمن برنامج الدمج.

ح. إيجاد نسق من التواصل بين المعلمين والآباء، والمؤسسات المجتمعية الأخرى العاملة في هذا المجال وهذا التواصل يتضمن التوعية بالخدمات ونوعيتها، ومشكلاتها وقضاياها، وتدريب الوالدين والأسرة على المشاركة في برنامج المدرسة وفي الأنشطة ومتابعة فعاليات البرنامج، وكيفية التعامل مع الطفل المدمج.

ط. توفير وتنظيم آلية متكاملة من خدمات الدعم، الصحية والنفسية، والاجتماعية المساندة التي تمكن المدرسة من مساعدة الطلاب المدمجين بكثير من الثقة.

ي. توفير الخدمات والتجهيزات والمعينات التقنية الأساسية التي كانوا يحظون بها في المراكز الخاصة.

تطوير كفايات المعلمين:

من الطبيعي أن يعبر المعلمون عن مخاوفهم وقلقهم من ممارسات الدمج، وأن يشكك كثيرون بكفايات المعلمين واتجاهاتهم نحو الدمج. وتبعاً لذلك توالى الدعوات لتنفيذ برامج تدريبية قبل وأثناء الخدمة لتعديل اتجاهات المعلمين وتطوير كفاياتهم التعليمية. فالمعلمون كانت استجاباتهم نحو الدمج تنسم بالغرابة والاستهجان، كونهم يعملون مع أعداد كبيرة من الطلبة في الصف الواحد فلم يجدوا مطلب الدمج مطلباً واقعياً. وإذا أردنا دمج الطلبة ذوي الإعاقة في الصفوف العادية فثمة حاجة إلى

التحضير جيداً لذلك وتوفير كادر لدعم المعلم وتوفير الأدوات والوسائل اللازمة لإنجاح الدمج.

فالمسألة ليست مسألة افتقار المعلمين إلى المعرفة أو التوجه الإنساني أو إلى الصبر والتحمل، ولكن الدمج لن ينجح دون أن يتعاون الاختصاصيون مع معلمي الصفوف العادية، فمسؤوليات كل من الطرفين متداخلة وغير قابلة للفصل.

وفي هذا الصدد يلعب المديرون دوراً مهماً، فالدمج لن ينجح ما لم يتم توفير الكوادر الداعمة للمعلمين وما لم يتم إضفاء المرونة على المنهج وإتاحة الفرص للمعلمين والكوادر الداعمة لمراعاة الحاجات التربوية الفردية للطلبة.

وعلى ضوء ما سبق يتضح أن هناك حاجة إلى تطوير برامج النمو المهني لجميع الكوادر المدرسية فيما يتصل بالمنهاج والتقييم والاتجاهات وغير ذلك. فالنمو المهني للكوادر يشكل أهم استراتيجية لتحسين المدارس.

وقد أكد بيان (سلامنكا) بشأن المبادئ والسياسات والممارسات في تعليم ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة الأهمية الخاصة لإعداد جميع العاملين على نحو يجعلهم عاملاً رئيسياً من عوامل نجاح الدمج وعلى وجه التحديد اقترح البيان جملة من الاجراءات فيما يتعلق بإعداد المعلمين ومنها:-

- أ. التركيز على برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة على تطوير المواقف الإيجابية من الأطفال ذوي الإعاقة.
- ب. التأكيد على أن المهارات والمعارف اللازمة لتعليم الأطفال ذوي الإعاقة هي ذاتها المهارات والمعارف المطلوبة للتعليم الجيد.
- ج. الاهتمام بمستوى كفاية المعلم في التعامل مع الأطفال ذوي الإعاقة عند منح شهادات مزاولة المهنة.
- د. تنظيم الحلقات التدريبية وتوفير المواد المكتوبة للمديرين والمعلمين ذوي الخبرة الواسعة ليقوموا بدورهم في دعم وتدريب المعلمين الأقل خبرة.

- هـ. تنفيذ برامج التدريب أثناء الخدمة المنظمة والفعّالة لجميع المعلمين.
- و. دمج برامج إعداد معلمي التربية الخاصة في برامج إعداد معلمي الصفوف العادية.

تجربة الدمج في الأردن:

إن التقدم الذي حصل في الأردن في مجال التربية الخاصة وتعليم وتدريب وتأهيل الأفراد ذوي الإعاقة قد انعكس بشكل إيجابي على الدمج وتطبيقاته في الأردن، كما أن صدور قانون الأشخاص المعوقين عام ٢٠٠٧ وقرار الاستراتيجية الوطنية في مجال الإعاقة وتأسيس المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين قد أسهم بشكل ملحوظ في تقديم خدمات نوعية للأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم خدمات شاملة لهم تستند إلى مبدأ الحقوق بعد أن كانت خدمات رعاية معزولة.

ففي مؤتمر التطوير التربوي الذي عقدته وزارة التربية والتعليم عام ١٩٨٧ برعاية ملكية سامية تقرر نقل صلاحيات تعليم الطلبة ذوي الإعاقة الجسمية والسمعية والبصرية إلى وزارة التربية والتعليم بدلاً من وزارة التنمية الإجتماعية حيث بدأت وزارة التربية والتعليم منذ ذلك الوقت بممارسة دمج هؤلاء الطلبة في المدارس العادية بالإضافة إلى افتتاح العديد من غرف المصادر للطلبة ذوي صعوبات التعلم. ومع أن المبادرة الأولى كان السبق فيها لعدد محدود من المدارس الخاصة، إلا أن الممارسة المنهجية كانت لوزارة التربية والتعليم التي استجابت لقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتأسيس مديرية خاصة تعنى بالطلبة ذوي الإعاقة في مدارسها.

ومع أن البدائل التربوية المختلفة مثل غرف المصادر والصف الخاص في المدرسة العادية والمدرسة الخاصة تمارس منذ سنوات طويلة في مدارس وزارة التربية والتعليم، إلا أن التحدي هو في دمج الطلبة ذوي الإعاقة في الصف العادي في المدرسة هو التحدي الذي يواجهه الوزارة خاصة مع الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية واضطراب طيف التوحد.

إن التحدي الذي يواجه عملية الدمج الشامل هو في الإعداد والتهيئة للمعلمين العاديين وإدارة المدرسة والطلبة ذوي الإعاقة بالإضافة إلى إعادة النظر في المناهج وأساليب التدريس وفي نظام التقييم المتبع. وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى ضرورة تكاتف الجهود من مختلف القطاعات لإنجاح عملية الدمج الشامل ولا بد هنا من الإشارة إلى التعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التنمية الاجتماعية والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين في تهيئة خمس مدارس في المملكة ثلاث منها في إقليم الجنوب وواحدة في الوسط وأخرى في الشمال للبدء بمشروع المدرسة الشاملة التي لا تستثني أحداً من الطلبة.

التوصيات:

بناءً على مراجعة الأدب التربوي في مجال التربية الخاصة وتعليم الطلبة ذوي الإعاقة، والاطلاع على التجارب والممارسات الحالية التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم في المدارس الحكومية وما تمارسه بعض المدارس الخاصة يمكن الخروج بتوصيات تتعلق بالسياسات والممارسات التربوية هي:-

١. الاعتراف بحقوق جميع الطلبة ذوي الإعاقة من مختلف فئاتهم في تعليم دامج مع أقرانهم الطلبة العاديين في المدارس العادية وضمان هذه الحقوق.
٢. التخلص تدريجياً من تقديم خدمات تربوية معزولة على شكل مراكز ومؤسسات تعنى بالطلبة ذوي الإعاقة وتشجيع المبادرات التي تركز على التعليم الدامج.
٣. تهيئة بعض المدارس وتأهيلها للدمج على شكل تجارب تضمن فيها نجاح عملية الدمج وتشمل التهيئة: البنية التحتية، والمرات والقاعات والمستلزمات اللازمة لعملية الدمج.

٤. إعادة النظر في برامج إعداد المعلمين وتأهيلهم بحيث يستطيعون ممارسة تعليم متمايز واكسابهم مهارة تدريس طلبة مختلفون في امكانياتهم وقدراتهم وقادرون على التنوع في طرائق التدريس والاستجابة للاختلافات الموجودة بين الطلبة.
٥. إعادة النظر في المناهج وتوفير مستويات مختلفة من هذه المناهج لتلبية احتياجات مختلف الطلبة.
٦. وضع نظام تقييم أداء الطلبة بحيث يُراعى التباين والاختلاف في إمكانياتهم وقدراتهم والتركيز على التقييم المبني على المنهاج والتقييم المستند إلى المحك.
٧. تهيئة الطلبة العاديين والعمل على تعديل اتجاهاتهم نحو أقرانهم الطلبة ذوي الإعاقة لتقبلهم ودعمهم لعملية الدمج الشامل.
٨. العمل مع أسر الطلبة ذوي الإعاقة وضمان تعاونهم لإنجاح دمج أبنائهم في البرنامج التربوي العادي.
٩. تعاون ومشاركة جهات أساسية بالإضافة إلى وزارة التربية والتعليم مثل وزارة التنمية الإجتماعية ووزارة الصحة والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين لضمان نجاح الدمج.
١٠. البدء بدمج الطلبة ذوي الإعاقة البسيطة والتدرج في دمج الطلبة ذوي الإعاقة المتوسطة والشديدة.

المراجع

- الخطيب، جمال (٢٠٠٤) تعليم الطلبة ذوي الحاجات الخاصة في المدرسة العادية، مدخل إلى مدرسة الجميع، دار وائل للنشر.
- السرطاوي، زيدان، الشخص، عبدالعزيز، والعبد الجبار، عبدالعزيز (٢٠٠٠)، الدمج الشامل لذوي الاحتياجات الخاصة، مفهومه وخلفيته النظرية (مترجم) دار الكتاب الجامعي.
- Ainscow, M. (1994) Special Needs in the Classroom: A teacher Education Guide. UNESCO, Paris.
- Allan, J. (2001) Special Schools and Inclusion. Educational Review, 53(2), 199-208.
- Gillen, S. (2002) Can Mainstream Schools Cope with Children Who Have Special Needs? Community Care, 1451, 18-20.
- Lieberman, L. (1985) Special Education and Regular Education. A merger Made in Heaven? Exceptional Children 51, 513-516.
- Stainback, S. & Stainback, S. (1992) Curriculum Consideration In Inclusive Classrooms, Baltimore, MD: brookes.